

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته :

وعلى قانون المراقبات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم :

قرر :

(المادة الأولى)

تعقد جلسات محكمة بورسعيد الابتدائية الخاصة بتجديد أوامر حبس المتهمين شاملة الجزئي والغرفة والطعن على القرارات الصادرة في أي منها بالتجديد أو الإفراج في القضايا أرقام ٢٣٨ لسنة ٢٠١٣ إدارى الشرق ، ١٣١ لسنة ٢٠١٣ جنح العرب ، ٣٤٧ لسنة ٢٠١٣ جنح الشرق ، ٥٦٢ لسنة ٢٠١٣ جنaiات الضواحي ، ١٢ لسنة ٢٠١٣ أحوال الضواحي ، ٣٥٢ لسنة ٢٠١٣ جنaiات الشرق ، ٣٥٣ لسنة ٢٠١٣ جنaiات الشرق ، ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ جنaiات الضواحي ، ٥٧٤ لسنة ٢٠١٣ جنaiات الضواحي ، ٥٧٥ لسنة ٢٠١٣ جنaiات الضواحي ، ٥٧٦ لسنة ٢٠١٣ جنح الضواحي ، ٥٧٧ لسنة ٢٠١٣ جنح الضواحي بمقر مجمع محاكم المنصورة الابتدائية الكائن بشارع الجيش بمدينة المنصورة - محافظة الدقهلية مؤقتاً بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثانية)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٢/٩

صدر في ٢٠١٣/٢/٧

وزير العدل

المستشار / أحمد محمود مكي